

Distr.: General  
23 May 2016  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة السبعون

البندان ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من القائمة  
بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم بشأن مسألة سبق أن أثارها رئيسا مجموعة الدول العربية ومنظمة  
التعاون الإسلامي، باسم الدول الأعضاء في كل منها، في رسالتين أرسلتا إليكم في ١٨ أيار/  
مايو ٢٠١٦ بشأن عرض لوحة تصور القدس الشرقية المحتلة بوصفها "العاصمة الروحية  
والمادية للشعب اليهودي" في إطار معرض إسرائيلي استفزازي أكبر يقام في الأمم المتحدة  
في نيويورك.

ولئن كنا نأمل في أن يفضي النهج الجماعي والمتعدد الأطراف الذي اتخذته مجموعة  
الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى تقويم الحالة، فهو للأسف لم يؤد هذا الغرض  
حتى هذا اليوم، مما يلزمنا بأن نوجه انتباهكم مرة أخرى إلى هذه المسألة، ونعرب عن رفضنا  
الشديد لأي تصوير من هذا القبيل، ونكرر الدعوتين اللتين وجهتهما مجموعة الدول العربية  
ومنظمة التعاون الإسلامي لإزالة اللوحة الاستفزازية عن القدس. ولا بد أن نضيف أن أي  
إشارات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تهدف إلى تأكيد السيادة  
الإسرائيلية على هذه الأرض، يجب أيضا أن تزال من المعرض.

ولا يتسم عرض هذه الصور في الأمم المتحدة بأنه استفزازي فحسب، لكنه أيضا  
غير لائق وغير مقبول من النواحي القانونية والسياسية والأخلاقية، حيث يتحدى بصورة



الرجاء إعادة استعمال الورق

270516 260516 16-08284 (A)



مباشرة القواعد والتشريعات الدولية السارية، بما فيها، على سبيل المثال، تحريم الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وهناك عدد لا يحصى من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي حددت بوضوح أن القدس الشرقية وباقي الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلها إسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٦٧ لا تزال محتلة وأن السيادة على هذه الأراضي لم تصبح لإسرائيل بأي حال من الأحوال.

وقد رفض مجلس الأمن والجمعية العامة بوضوح ضم إسرائيل غير المشروع للقدس الشرقية، وأدانا جميع سياسات وممارسات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تقضي بتغيير التكوين الديمغرافي لمدينة القدس الشريف وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها ومركزها واعتبرا جميع هذه السياسات والممارسات باطلة وفقا للقانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، أكدت من جديد أيضا في فتواها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عدم مشروعية تلك التدابير الإسرائيلية، كما أكدت من جديد مركز الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، باعتبارها محتلة، ورأت أن مركز إسرائيل والتزاماتها تقتصر على مركز السلطة القائمة بالاحتلال والتزاماتها، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأود أن أوجه الانتباه بصفة خاصة إلى أحكام قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠، من ضمن قرارات أخرى ذات صلة، حيث أن المجلس:

- أكد من جديد على "أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير جائز".
- استهجن "بأشد العبارات سن إسرائيل 'القانون الأساسي' المتعلق بالقدس ورفضها امتثال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة".
- أكد أن سن القانون المذكور "يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولا يؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، في الأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس".
- قرر "أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي غيرت أو التي تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها، وعلى وجه الخصوص 'القانون الأساسي' المتعلق بالقدس الذي صدر مؤخرا، هي تدابير وإجراءات باطلة ويجب إلغاؤها فورا".

والسماح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بعرض لوحة من هذا القبيل يتناقض تماما مع هذا التوصيف القانوني الذي قدمه مجلس الأمن ويشكل انتهاكا له ويتعارض مع التزامات ومسؤوليات الأمم المتحدة، التي أعادت التأكيد مرارا وتكرارا، من خلال أجهزتها الرئيسية، على المركز القانوني للقدس الشرقية بوصفها محتلة وبوصفها جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونحن نعرب بالتالي عن اعتراضنا الشديد على هذا المعرض لصورٍ مضللة وغير ملائمة للقدس، تنفي الوجود الفلسطيني في المدينة وكذلك هويتها وتراثها التاريخيين العربيين والإسلاميين والمسيحيين على مر القرون، إلى جانب نفي قواعد القانون الدولي السارية. وإذ نحیی رسميا في هذه الأيام الذكرى السنوية الثامنة والستين لنكبة عام ١٩٤٨، التي حلت على نحو مأساوي بالشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعاني منها على نحو حسيـم حتى يومنا هذا، فإن هذا المعرض يُرى علاوة على ذلك باعتبار أنه لا يكتـرث إطلاقا لتاريخ الشعب الفلسطيني ومحتته المستمرة وباعتبار أنه استفزازي للغاية.

وبناء على ذلك، فإننا نناشدكم بكل احترام، كما فعلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية، ودولة فلسطين عضو في كل منهما، أن تتخذوا التدابير اللازمة لإزالة اللوحة المذكورة أعلاه. فهذا العرض في الأمم المتحدة يشكل إهانة لنا ولبقية الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي تحترم القانون الدولي والقرارات ذات الصلة بشأن هذا النزاع والظلم طويلي الأمد، اللذين تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية دائمة عنهما إلى حين إيجاد حل عادل ومرض لهما من جميع جوانبهما.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة السبعين للجمعية العامة في إطار البندين ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر

القائمة بالأعمال بالنيابة